

تعمل الحكومة على التركيز على قطاع ترحيل الخدمات قطاع فاعل في الدينامية الاقتصادية إلى جانب قطاعات النسيج، وصناعة أجزاء الطائرات وصناعة مركبات السيارات والصيد والصناعات الغذائية والصناعات الإلكترونية، وتهدف الإستراتيجية الحكومية إلى بلوغ 15 مليار درهم كمساهمة للقطاع في الناتج الداخلي الخام في أفق 2015 علاوة على خلق 100.000 فرصة عمل، وتقدم الحكومة تشجيعات هامة لمواكبة نمو القطاع على أصدعة البنيات التحتية، والنظام الضريبي وتكوين الموارد البشرية.

في التقرير الأدبي للأخ الأمين العام لحزب الاستقلال الأستاذ عباس الفاسي في افتتاح أشغال المؤتمر الخامس عشر لحزب الاستقلال

تراكم السلبات في التجارب الانتخابية الماضية، واستعمال المال والتعددية المفرطة، واستنساخ البرامج، وموجة العدمية أسباب العزوف السياسي

وتعززت الحكومة ابتداء من سنة 2009، بلورة مخطط للمرحلة المقبلة لتنفيذ ورش المبادرة الوطنية الذي يبقى مفتوحا باستمرار.

محاربة الفقر والعناية بالطبقات الوسطى

وفي نطاق تفعيل التوجهات الملكية السامية بشأن العناية بالطبقات الوسطى انعقد اجتماع لممثلي القطاعات الحكومية المعنية برئاسة الوزير الأول، للبحث عن الحلول واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز البرامج الهادفة لمحاربة الفقر، ودعم القوة الشرائية، وتحسين الأحوال اليومية للطبقات الوسطى. وفي نفس السياق وجه الوزير الأول دعوة لجمع الوزارات لتبني تدابير نوعية الامتيازات المتوفرة في كل قطاع وتخضع في منحنى السلطة التقديرية للوزارة لضمان الترشيح في هذا المجال، وتعميم الاستفادة وفق معايير موضوعية.

الجدلية المغربية المقيمة في الخارج

ونولي في حزب الاستقلال أهمية خاصة للجدلية المغربية المقيمة في الخارج التي لم تعد في جيلها الثاني والثالث تنحصر في اليد العاملة، وإنما أصبحت تتكون أيضا من أطر عليا ومهندسين وأطباء وكتاب ومبدعين، ونسجل باعتراف الروح الوطنية العالمية التي يتمتعون بها، وما يؤكده باستمرار من تعلق بوطنهم الأصلي المغرب، ومساهمتهم الفعالة في دعم الاقتصاد الوطني. وقد دعا حزب الاستقلال منذ سنوات إلى إيداع مجلس الجدلية المغربية المقيمة بالخارج، واعتبرا أن الإعلان في السنة الماضية عن تأسيس مجلس يعني بشؤون الجدلية خطوة إيجابية، غير أن بداية هذه التجربة عرفت خلا من حيث التمثيلية التي لم تراعى حقيقة الجدلية.

وترى في حزب الاستقلال أن إحداث المجلس الاستشاري لشؤون الجدلية لا يعني من إعطاء المغاربة المقيمين في الخارج حق التمثيل في البرلمان.

نحو جهودية تدعم مسارا تنمويا متدمجا ومتوازنا

سيداتى سادتي اخواني اخواتي لقد دارت حوزة الاستقلال منذ سنوات على إشارة الانتباه لمعضلة الفوارق بين جهات المملكة، معتبرا أن انصاف المناطق الأقل حظا في الاستفادة من المشاريع التنموية على المستوى الوطني، رهين بإقرار نظام جوهي يقوم على الامتزاجية وبضمن للجهات مقومات التنمية في ظل حكامه محلية جيدة، والى على هذا التوجه البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الرابع عشر للحزب المنعقد سنة 2003، والذي جاء ضمن توصياته الدعوة إلى: «الإسراع في تطوير الجهة إلى لامركزية إدارية واقتصادية واجتماعية حقيقية، لها من الإمكانيات والموارد والاختصاصات مأمكنتها من تحقيق رهان النماء المتوازن».

وجاء خطاب جلالة الملك في 6 نونبر الماضي ليؤكد على أهمية الجهة كمشروع إصلاح هيكل عميق، ينبغي أن يقترن بتعزيز مسار اللامركزية، وما يتوخى من هذا الإصلاح في مجال «ترسيخ الحكامة المحلية الجيدة، وتعزيز القرب من المواطن، وتفعل التنمية الجهوية المندمجة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية».

ومن المنتظر إقامة لجنة استشارية متعددة الاختصاصات، سيكلفها جلالة الملك، كما جاء في خطابه السامي، باقتراح تصور عام للجهة، في استئثار لكل أبعادها، واستحضار الدور المؤسسات الدستورية المختصة في تفعيلها، بعد استشارة الأحزاب السياسية وكل الفاعلين.

وبإقرار نظام الجهوية المتقدمة سيكون المغرب قد قطع شوطا هاما في مسار الديمقراطية، وتوسيع الفرص أمام النخب والكفاءات على صعيد الجهات، وأمام المواطنين والمواطنات للمشاركة في تدبير الشأن العام، وفي تحقيق التنمية.

الإصلاحات الدستورية

وفيما يخص موضوع الإصلاحات الدستورية الذي يطرح في عدد من المنتديات، أود أن أذكر بأن حزب الاستقلال عمل منذ نهاية عهد الحماية على إقامة ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية، وشغل هذا الموضوع حيزا هاما في نقاشه السياسي على امتداد السنوات المتوالية بعد تحقيق استقلال المغرب، وشارك الحزب ضمن الكتلة الوطنية التي تأسست سنة 1970 في لقاءات مع المغفور له الحسن الثاني مما أسفر عن مراجعة الدستور سنة 1972، وتجددت المبادرات المشتركة مع مطلع التسعينات لتحقيق تطور دستوري إيجابي، من خلال المذكرة التي قدمها حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سنة 1991، كما عمل الحزب في إطار الكتلة الديمقراطية على تحقيق إصلاحات سياسية ودستورية شاملة أسفرت عن تعديلات هامة في الدستور سنتي 1992 و1996.

وسبق أن تدارسنا موضوع الإصلاحات الدستورية في المؤتمر الرابع عشر المنعقد سنة 2003، وفي دورات المجلس الوطني للحزب، ونربطه دائما بما تقتضيه المصلحة العامة للملاد، وحاجتها إلى دعم وترسيخ المكتسبات الديمقراطية، بعيدا عن الجدل الذي لطائل من ورائه. وهناك لجنة سبق أن تكونت بين أحزاب الكتلة الديمقراطية لإعداد تصور مشترك للإصلاحات الجديدة التي يمكن اقتراحها من طرف الكتلة، وتقديمها في الوقت المناسب، في إطار من التوافق والإسجام الكامل مع جلالة الملك، الذي يؤكد من خلال خطاباته والمبادرات التي يعلن عنها، إيمانه بالإصلاح المؤسساتي العميق. وما يتوخاه حزب الاستقلال من الإصلاح الدستوري في المرحلة الراهنة، هو ضمان الاستقرار والتوازن، والحفاظ على دور جلالة الملك كأمير للمؤمنين، ورمز وحدة الأمة ووحدة الترابية، وضامن بوام الدولة واستقلالها ووحدةها، وضامن الحريات الفردية والجماعية، وتوسيع نطاق التشريع، وتقوية دور البرلمان، وإعادة النظر في اختصاصات وتركيبية الغرفة الثانية لضمان ثنائية برلمانية تكاملية

على سبيل المثال، ألعاب القوى وكرة القدم والملاكمة. بيد أن القطاع الرياضي في بلادنا، يمر اليوم بظرفية صعبة وموسومة بالناتج الضعيفة، والتي تعتبر دون المستوى، سواء تعلق الأمر بالرياضات الفردية أو الجماعية. وأمام هذه الوضعية الاستثنائية، أعلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، توجيهاته السامية، في الرسالة الملكية التي وجهها إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الثانية للرياضة المتعددة بالصخيرات في 24 أكتوبر من السنة الماضية.

وقد أكد جلالتة في توجيهاته السامية، على ضرورة وضع نظام عصري وفعال، لتنظيم القطاع الرياضي، واتخاذ التدابير المؤسساتية والقانونية لمواكبة تطورات الرياضة الاحترافية، وإيجاد نموذج للنهوض بالرياضة النخبة والرياضة الجماهيرية، وتشجيع الجمعيات الرياضية والزيادة في أعدادها، وإعادة تأهيل الرياضة المدرسية والجامعية، والعمل على التهييء الجدي والاحترافي للفرق الوطنية، في المنافسات القارية والجهوية والدولية، والتكوين الجيد والكفاءات في التاطير القانوني والإداري، وتنوع مصادر تمويل القطاع بالرفع من الاعتمادات العمومية المخصصة له وعقد شراكات بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى اعتماد آليات المراقبة والأقتصاص والمحاسبة، وتعزيز البنيات التحتية.

أنا في حزب الاستقلال نخرط كل الانخراط في هذا المخطط، وقد شرعت فعلا السيدة وزيرة الشباب والرياضة في تنفيذ المخطط كما ارتفعت ميزانية الوزارة ارتفاعا ملموسا بالنسبة لهذه السنة.

قطاع الصناعة التقليدية

وبالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية فقد سبق تحديد مجموعة من الأهداف في إطار رؤية 2015 ترمي بصفة خاصة إلى رفع رقم المعاملات من 10.8 مليار درهم حاليا، إلى 24 مليار درهم، والرفع من قيمة الصادرات لتصل إلى 7 مليار درهم عوض 700 مليون درهم حاليا، والعمل على الرفع من قيمة مشتريات السياح الأجانب من 1.8 مليار درهم حاليا إلى 7 مليار درهم. وتعمل الحكومة على تشجيع بروز فاعلين مرجعيين وطنيين، ومواكبة تنمية المشاريع المقاولات المتوسطة والصغيرة، وتشجيع الصناع الفرادى الذين يصل عددهم إلى 350 ألف صانع من بين 2.1 مليون صانع تم إحصاؤهم، كما تعمل على تأهيل مراكز التكوين المتوفرة (50 مركزا) من أجل توفير تكوين حسب الطلب يستجيب لحاجيات السوق.

قطاع الطاقة

وفيما يتعلق بقطاع الطاقة، فإن عدم اعتماد إستراتيجية بعيدة المدى خلال السنوات الماضية، فإن المغرب قد يعرف أزمة في الطاقة سنة 2012؛ ولذلك تجعل الحكومة اليوم من أولوياتها ضمان الحكامة الجيدة في مجال تدبير الطاقة، وتسهر لجنة وطنية للتوجيه ولجنة للمتابعة على دراسة جميع جوانب الإشكالية الطاقية بالمغرب.

وقد تم وضع مخطط وطني استعجالي لتدبير الطاقة يستجيب لأولويات الفترة 2012-2008، ويتضمن تدابير لتعزيز العرض وأخرى لمعالجة الطلب.

الماء الشروب وتشبيد السدود

وتواصل الحكومة برنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب وتسريع وتيرة تعميمه لتجسد معدل التغطية إلى 92% خلال سنتين المقبلتين، باستثمار يبلغ 11 مليار درهم،

الضرورية لرفع تحديات القطاع خاصة على مستوى الاكتفاء الذاتي في الحبوب وتأمين نثره المياه، وتتم الآن بلورة المخطط في إطار مخططات جهوية تتضمن برامج تعاقدية. وقد صادق المجلس الوزاري على مشروع قانون بإحداث وكالة للتنمية الفلاحية، ومشروع قانون يتعلق بإحداث المكتب الوطني لسلامة الأغذية الصحية مما يعزز الإطار المؤسسي لتفعيل مخطط المغرب الأخضر. وارتفعت ميزانية القطاع بنسبة 85% في إطار المخطط الأخضر برسم القانون المالي لسنة 2009.

ونسجل أيضا الجهود المحمودة التي تبذل من أجل تجسيد الاهتمام الفعلي بالعالم القروي، والالتجسد في تعزيز دور صندوق التنمية القروية وصندوق التنمية الفلاحية والرفع من معدلات تعميم الماء والكهرباء وفق العزلة بالمسلك والطرق وتحسين القدرة الشرائية لسكان هذا الجزء الهام من البلاد.

قطاع الصيد البحري

تواصل الحكومة مسلسل تأهيل وعصرنة مختلف فروع القطاع، ويهم على الخصوص تأهيل أسطول الصيد التقليدي، ومراكب الصيد الساحلي بمعدات التخزين والحفاظ على جودة المنتج، وتجديد البواخر التي يفوق سنها 15 سنة.

يرتكز هذا البرنامج كذلك على البرامج الوطنية لتهيئة الساحل، وبرنامج حساب الألفية الذي خصص تمويلات تقدر ب 120 مليون دولار لتطوير بنىات الاستقبال وتهيئة 20 نقطة إقراع و 13 ميناء صيد وتجديد 10 أسواق للسمك وإعادة تنظيم 200 بائع متجول.

قطاع السياحة

حددت الحكومة أربع أولويات لتنمية القطاع: ■ استكمال تنفيذ أهداف رؤية 2010 ■ تكوين اليد العاملة المؤهلة

إصلاح المهن السياحية

تتمية مقاربة الجودة

ويعرف القطاع دينامية هامة على الرغم من الظرفية الصعبة، فقد بلغ سنة 2007 عدد السياح الوافدين على بلادنا 7.4 مليون سائح، وبلغت المداخيل 59 مليار درهم، وتزايد عدد السياح بنسبة 12% خلال 6 أشهر الأولى من سنة 2008.

وتم رفع ميزانية قطاعي السياحة والصناعة التقليدية ب 13% برسم قانون المالية لسنة 2009؛ وسيدفع في تطبيق استراتيجية مندمجة

حوالي 3%. وفيما يخص نسبة النمو فقد انخفضت في كثير من الدول المتقدمة سنة 2008 إلى الصفر أو تحت الصفر بينما ارتفعت نسبة النمو في بلادنا سنة 2008 إلى 6.5 بالمائة.

وعملت الحكومة طبقا لتزاماتها على إعطاء دفعة جديدة وغير مسبوق لسياحة الأوراش الكبرى، وستصل الاستثمارات العمومية سنة 2009 إلى 133 مليار درهم بارتفاع 24 في المائة بالنسبة لسنة 2008، وتهم هذه الاستثمارات القطاعات التالية:

قطاع النقل،
- يتوفر المغرب حاليا على شبكة من الطرق السبارة يبلغ طولها 915 كلم، وتعمل الحكومة على بلوغ 1500 كلم في أفق سنة 2010؛ ويتواصل إنجاز برنامج يهم إنجاز 15500 كلم من الطرق القروية قبل نهاية 2012؛ وتتواصل الأشغال في خط السكة الحديدية تاويرت الناصور، وكذا الربط السكني لميناء طنجة المتوسط.

وموحدة مواكبة خلق فرص الشغل في قطاع الفندقة، وإعادة هيكلة مهن السياحة، كما سيتم إعطاء دينامية جديدة لبرنامج بلادي، لتشجيع السياحة الداخلية.

قطاع الفلاحي

وفيما يخص القطاع الفلاحي فقد ارتفعت قيمته المضافة بنسبة 11.2% خلال الأشهر الستة الأولى لسنة 2008 (مقابل انخفاض 21% سنة 2007). وأعدت الحكومة المخطط الأخضر الذي يوفر الوسائل

بموجبه الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات مما يوفر الإطار المؤسسي والقانوني لتحفيز وجلب الاستثمارات الخارجية ببلادنا.

قطاع ترحيل الخدمات

وتعمل الحكومة على التركيز على قطاع ترحيل الخدمات كقطاع فاعل في الدينامية الاقتصادية إلى جانب قطاعات النسيج، وصناعة أجزاء الطائرات وصناعة مركبات السيارات والصيد والصناعات الغذائية والصناعات الإلكترونية؛ وتهدف الإستراتيجية الحكومية إلى بلوغ 15 مليار درهم كمساهمة للقطاع في الناتج الداخلي الخام في أفق 2015 علاوة على خلق 100.000 فرصة عمل، وتقدم الحكومة تشجيعات هامة لمواكبة نمو القطاع على أصدعة البنيات التحتية، والنظام الضريبي وتكوين الموارد البشرية.

مئانة الاقتصاد الوطني

وتجدر الإشارة إلى أنه في خضم الأزمة الاقتصادية التي تجتاح العالم، فإن الاقتصاد الوطني مازال متعافيا ويؤكد متانته، وفي الوقت الذي تضاعفت فيه نسبة التضخم ثلاثا أو أربع مرات في كثير من دول العالم، فإنه من المتوقع في المغرب أن تبقى هذه النسبة محصورة في

● التحقيق الفعلي للإلزامية التعليم إلى حدود 15 سنة. ● تشجيع التميز والتحفيز والتفوق في المدارس والجامعات. ● معالجة الإشكاليات الأفقية الحاسمة للمنظومة التربوية. ● توفير الموارد اللازمة للنجاح

● تطوير الولوج إلى السكن وفي مجال الإسكان شرعت الحكومة في تطبيق سياسة تهدف إلى الرفع من وتيرة إنتاج السكن الاجتماعي لتسريع امتصاص العجز المسجل في المجالين الحضري والقروي، والاستجابة لطلب الشرائح الاجتماعية المتوسطة، وتنفيذ برامج محاربة السكن غير

ما نتوخاه من الإصلاح الدستوري في المرحلة الراهنة، هو ضمان الاستقرار والتوازن، والحفاظ على دور جلالة الملك كأمير للمؤمنين، ورمز وحدة الأمة ووحدةها الترابية، وضامن دوام الدولة واستقلالها ووحدةها، وضامن الحريات الفردية والجماعية، وتوسيع نطاق التشريع، وتقوية دور البرلمان، وإعادة النظر في اختصاصات وتركيبية الغرفة الثانية لضمان ثنائية برلمانية تكاملية وفاعلة. وهذا إلى جانب تعزيز التوازن بين السلط الثلاث، ودعم مبدأ استقلال السلطة القضائية.



اللاق، وتتلخص أهم منجزات الحكومة في هذا المجال في:

■ الشروع في تنفيذ برنامج للسكن الاجتماعي بمكلفة 140 ألف درهم، وذلك ببناء 130 وحدة سكنية بتكلفة استثمارية تبلغ 15.5 مليار درهم، ستسهر على إنجازها مؤسسة العمران، وذلك في العالم القروي وهواش المدن. ■ فتح 35 منطقة جديدة للتعمير لخلق 452.590 وحدة سكنية على مساحة إجمالية تقدر ب 6265 هكتار. ■ إنجاز 3000 فيلا اقتصادية (8000 أخرى في طور الإنجاز)، الشروع في الدراسات بخصوص إنشاء أربع مدن جديدة،

■ إعلان عشر مدن بدون صفح. ■ القضاء على السكن العشوائي وتأهيل النسيج الحضري للمدن والمراكز بالمناطق الجنوبية، بإعداد برامج لتجهيز 70 ألف قطعة أرضية تمكن من إنتاج 124 ألف مسكن بكلفة 4.4 مليار درهم. ■ تستعمل الحكومة خلال سنة 2009 على توفير ما بين 2000 إلى 3000 هكتار لإنتاج السكن الاجتماعي والمتوسط التكلفة، مع تسهيل عمليات القروض وتوفير الضمان اللازم بغية استفادة 123 ألف طلب إضافي للسكن.

الاستثمارات

وإضافة لما تضمنه قانون المالية من مجهود كبير فيما يخص الاستثمارات العمومية، فقد عملت الحكومة خلال سنة 2008 على تشجيع الاستثمارات الخاصة، وتمت المصادقة على 43 مشروعا استثماريا بغلاف مالي إجمالي يصل إلى 40.2 مليار درهم (20 مشروع منها بواسطة استثمارات وطنية)؛ وتهم هذه المشاريع على الخصوص قطاعات صناعة السيارات، الكهرباء، الفلاحة، الصناعة الغذائية، السياحة، الصناعة الكيماوية، الصناعات الإلكترونية، الإسمنت، التجهيز الحضري، التعليم العالي، التوزيع، تجهيز الموانئ والنسيج؛ وستمكن هذه المشاريع من إحداث حوالي 20 ألف منصب شغل.

كما أنني ترأست اللجنة الوزارية للاستثمارات الإثنين الماضي وتمت المصادقة على أربعين مشروعا وصلت قيمتها إلى أكثر من 24 مليار درهم. وقد صادق المجلس الوزاري الذي ترأسه صاحب الجلالة في 20 أكتوبر الماضي على مشروع قانون تحديث

تلتزم الدبلوماسية المغربية في دفاعها عن مصالح المغرب وقضية وحدته الترابية في المحافل الدولية بروح نضالية، وبالارتكاز على فضائل الحوار والإقناع، مما يطبع مواقفه بالمصادقية لدى الرفقاء الذين يتعامل معهم



تفعيل اتحاد المغرب العربي، خيار استراتيجي، لتحقيق التكامل الاقتصادي، وضمان الأمن الجماعي للمنطقة، وخدمة المصالح الحيوية للشعوب



كما ينص قانون المالية لسنة 2009 على بناء خمسة سدود جديدة، وهنا لابد أن نسجل بكل أسف تدهور الحالة البيئية في بلادنا نتيجة انعدام سياسة إرادية. تلوث في الهواء وفي البحر وفي الأنهار واندثار الغابات والتصحر والسكن العشوائي القائم منذ عقود من الزمان.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

وفي إطار الجهود المبذولة لمحاربة الفقر والهشاشة تتواصل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي تحظى بالاهتمام والتتبع المباشر لجلالة الملك، وقد تمت برمجة ما يزيد عن 12 ألف مشروع سيستفيد منها أزيد من 3 ملايين من المواطنين. وتكريسا لبدا الحكامة الجيدة، تم تدقيق حسابات برامج المبادرة برسم سنوات 2005 و2006 و2007. وقد تكلفت بإنجاز هذه العملية أكثر من 40 لجنة للتفتيش. وبالنسبة للتأقيمية البرامج الحكومية مع برامج المبادرة، تم وضع برنامج حكومي تشاركي، مكن من برمجة أزيد من 5200 مشروع بغلاف مالي فاق 3.3 مليار درهم وتم الشروع في إنجازها مع بداية سنة 2008، إضافة إلى تعبئة الموارد البشرية التابعة للقطاعات الحكومية للمساهمة في تنفيذ هذه البرامج.

وفيما يخص سنة 2008، تمت برمجة 3500 مشروع جديد سهرت على بلورتها لجن التنمية البشرية استجابة لحاجيات المناطق المستهدفة.

